

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وجهها الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص رسالة الرئيس بوش إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ والتي التمس فيها مشورة المجلس وموافقته على التصديق على البروتوكول الإضافي بين الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

نورد طيه نص رسالة الرئيس بوش إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ والتي التمس فيها مشورة المجلس وموافقته على التصديق على البروتوكول الإضافي بين الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتأمل الإدارة في موافقة مجلس الشيوخ العاجلة على الاتفاق لكي يدخل سريعا حيز النفاذ. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا قيما في مجال مكافحة الانتشار النووي، وتعزز إحالة الرئيس هذا الاتفاق إلى مجلس الشيوخ دعم الولايات المتحدة منذ فترة طويلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحث الولايات المتحدة جميع الدول التي لم تتفاوض بعد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفذ اتفاقات الضمانات التي تشترطها معاهدة عدم الانتشار وكذا البروتوكولات الإضافية، على أن تفعل ذلك.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإصدار هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء التي تشارك في أعمال المؤتمر.

(توقيع) إيريك م. جافيتس

السفير

الممثل الدائم

للولايات المتحدة لدى

مؤتمر نزع السلاح

رسالة إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة
بداية النص:

إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة:

أقدم بهذا إلى مجلس الشيوخ، البروتوكول الإضافي للاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتعلق بتطبيق الضمانات في الولايات المتحدة الأمريكية والموقع عليه مع مرفقاته في فيينا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ("البروتوكول الإضافي") طلبا لمشورة المجلس وموافقته على المصادقة عليه. ويسمح انضمام الولايات المتحدة إلى البروتوكول الإضافي بدعم الجهود التي تبذلها لتعزيز الضمانات النووية والتشجيع على عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يعد حجر الأساس في السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة.

فعند نهاية حرب الخليج الفارسي، أدرك العالم مدى اتباع العراق لبرنامج سري متقدم لتطوير الأسلحة النووية. وسعيا إلى زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ("الوكالة") على كشف هذه البرامج، تفاوض المجتمع الدولي على إبرام بروتوكول إضافي نموذجي ("البروتوكول النموذجي") يعزز نظام الوكالة للضمانات النووية. والهدف من البروتوكول النموذجي هو تعديل الاتفاقات القائمة التي عقدها الدول مع الوكالة في مجال الضمانات الثنائية.

والبروتوكول النموذجي معلم في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في سبيل تعزيز نظام ضمانات الوكالة، وبالتالي تخفيف التهديدات التي تمثلها الجهود السرية لتطوير القدرات على إنتاج أسلحة نووية، ذلك أن الدول، عندما تقبل البروتوكول الإضافي، تتحمل التزامات جديدة تسمح بتحقيق شفافية أكبر بكثير فيما يتعلق بأنشطتها النووية. وعلى وجه التحديد فالبروتوكول الإضافي يعزز الضمانات عن طريق مطالبة الدول بتقديم إعلانات أعم إلى الوكالة عن برامجها النووية والأنشطة ذات الطابع النووي، وتوسيع نطاق حقوق الوكالة في الدخول إلى المرافق النووية.

وقد وقعت الولايات المتحدة البروتوكول الإضافي في فيينا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. والبروتوكول الإضافي معاهدة ثنائية تكمل وتعديل ترتيبات الوكالة في مجال التحقق بموجب الاتفاق القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في الولايات المتحدة الأمريكية المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ("العرض الطوعي") الذي دخل حيز النفاذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. وسيدخل البروتوكول الإضافي حيز النفاذ عندما تخطر الولايات المتحدة الوكالة باستيفاء الاشتراطات التنظيمية والدستورية الضرورية لذلك.

وتقتضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ("معاهدة عدم الانتشار") من الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل ضمانات الوكالة فيما يتعلق بأنشطتها النووية. والولايات المتحدة، بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية وطرفا في معاهدة عدم الانتشار، ليست مضطرة لأن تقبل ضمانات الوكالة فيما يتعلق بأنشطتها النووية. بيد أن سياسة الولايات المتحدة المعلنة منذ عام ١٩٦٧ هي التي سمحت بتطبيق ضمانات الوكالة على

مرافقتها النووية - باستثناء المرافق التي لها أهمية مباشرة من حيث الأمن القومي. ويسمح البروتوكول الإضافي، أيضا، للولايات المتحدة بأن تستبعد تطبيقه في الحالات التي تقرر فيها أن تطبيقه قد ينجم عنه تعرف الوكالة أنشطة ذات أهمية مباشرة من حيث الأمن القومي بالنسبة إلى الولايات المتحدة أو تعرف أماكن أو الحصول على معلومات تقترن بهذه الأنشطة. وبالتالي فإنني واثق من إمكانية تنفيذ البروتوكول الإضافي على نحو ينسجم تماما مع الأمن القومي للولايات المتحدة، نظرا لحقنا في أن نحتج باستثناء الأمن القومي وندير عمليات التعرف طبقا للمبادئ المكرسة لتنفيذ هذه الأحكام.

وبالخضوع للضمانات نفسها التي تنصاع لها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فيما يتعلق بجميع الأنشطة النووية المدنية، تسعى الولايات المتحدة إلى أن تثبت أن الانضمام للبروتوكول النموذجي لا يضر ببلدان أخرى تجاريا. وقد كان توقيع الولايات المتحدة على البروتوكول الإضافي عاملا مهما في قرار العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قبول البروتوكول النموذجي وشكل زخما قويا لقبولها المبكر به. ويسرني أن أحكام البروتوكول الإضافي ستسمح للولايات المتحدة بمنع إفشاء معلومات حساسة من ناحية الانتشار وحماية المعلومات الحساسة من حيث الملكية ومن الناحية التجارية، لأن لنا الحق في إدارة عمليات الدخول إلى المرافق النووية وفقا للمادة ٧ ومبادئ التنفيذ المقررة.

ولإحاطة مجلس الشيوخ علما، أنقل إليه أيضا تقرير وزارة الخارجية فيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي، بما فيه تحليل لكل مادة، وكذلك ترتيبا فرعيا، ورسالة بعثت بها الولايات المتحدة إلى الوكالة تتصل بالبروتوكول الإضافي. وعلاوة على ذلك، ستقدم إلى الكونغرس بصورة منفصلة التشريعات الموصى بها والضرورية لتنفيذ البروتوكول الإضافي.

وأعتقد أن البروتوكول الإضافي يخدم المصالح الفضلى للولايات المتحدة. ومن شأن قبولنا بهذا الاتفاق أن يدعم سجلنا الطويل في مجال القبول الطوعي بالضمانات النووية، ويعزز إلى حد بعيد قدرتنا على التشجيع على اعتماد البروتوكول النموذجي على الصعيد العالمي، وهو هدف محوري في سياستي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن قبول البروتوكول على نطاق واسع أن يسهم كثيرا في تحقيق أهدافنا في مجال عدم الانتشار ويعزز أمن الولايات المتحدة والحلفاء والأمن الدولي. وعليه، فأنا أحث مجلس الشيوخ على أن ينظر مبكرا وبعين التأييد إلى البروتوكول الإضافي وأن يسدي المشورة ويعطي الموافقة على التصديق عليه.

جورج و. بوش

البيت الأبيض،

٩ أيار/مايو ٢٠٠٢.